مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية
Social and Economic Policies Monitor (Al Marsad)

حول أولويات حكومة محمد مصطفى
وَعَدونَا بِالإصْلاح فَغَرِقْنا بِالدُيُون!

إعداد: إياد الرياحي

نيسان 2024

حول أولويات حكومة محمد مصطفى

وَعَدونَا بِالإصْلاح فَغَرِقْنا بِالدُيُون!

عند مقارنة الحكومات الفلسطينية المتعاقبة، نجد أن الحكومة التي تعقب أخرى، لا تحمل بالعادة برنامج "إصلاح" أو "تنمية" أقوى من سابقتها، فالمشكلة ليست بمن يتولى الوزارة، بقدر ما هي مشكلة متعلقة بالنظام السياسي الفلسطيني، الذي يسير على قدم واحدة، ومقتنعاً بكفايتها منذ سنوات طويلة. وهذا ما يشير إليه تشكيل الحكومة الحالية، إذ أصبح خطاب الإصلاح ومحاربة الفساد، بديلاً لحديث العالم عن الحل السياسي للقضية الفلسطينية، فمنذ العام 2003 لغاية اليوم، انصب اهتمام المانحين والقوى الغربية على مسألة إصلاح السلطة، واستطاعوا تحويل السابع من أكتوبر والمجازر المرتكبة في قطاع غزة إلى حجة تعيدنا إلى نفس المربع، مربع إصلاح الحكومة، وخطاب إعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي قد يمتد لعشرين عاماً أخرى. في الوقت الذي يتفق فيه الكثير من مؤيدي ومعارضي السلطة على أنها وبعد 30 عاما على تأسيسها؛ أصبح حالها أسوأ. حيث أورثت خطط الإصلاح الفلسطينيين ديونا هائلة؛ فما يقارب 30 مليار شيقل هي ديون من المشكوك في قدرتنا على سدادها!

لا تتفاءلوا بالإصلاح؛ فلن تجدوه!

ضمن الحكومة الحالية والحكومات السابقة، ردد رؤساء الوزراء المكلفين، بثقة تامة، إن عملية الإصلاح هي الهدف الأسمى للحكومة، وأن تحقيق الإصلاح ممكن بكل تأكيد، وسيتم تطبيق خططه أثناء ولايتهم، وكأن مهمة الإصلاح هي المهمة غير الاعتيادية والسامية التي تم تكليف الحكومة بإعمالها وتحقيقها.

وعلى الرغم من ترديد خطاب الإصلاح، نجد أن حكومة محمد مصطفى جاءت كغيرها من الحكومات السابقة، وكُلّفت بناء على المطالبات الأمريكية العلنية بضررة وجود سلطة فلسطينية متجددة، بما يشمل شخصيات من التكنوقراط. في الوقت الذي عارض أربعة أحزاب تشكيل الحكومة ضمن بيان صادر عنها، ورفضت فيه قرار الرئيس محمود عباس بتشكيل حكومة جديدة تزامناً مع ما يجري في قطاع غزة، بينما لم تبدِ الأحزاب الأخرى ترحيبا بها، باستثناء حركة فتح..

حديث محمد مصطفى عن إصلاح المؤسسات هو صدى يتردد منذ اجتياح المدن الفلسطينية عام 2003. إلا أنه يضيف على وعود الإصلاح، ضمن تصريحاته الإعلامية، وعوداً بإعادة هيكلة السلطة الفلسطينية، وذلك على اعتبار أن السلطة مؤسسة تواجه عجزاً مالياً، يمكن مواجهته بإحالة آلاف الموظفين للتقاعد المبكر وفق نظرية شكري بشارة: تريح الناس والموازنة؛ وليست ذراعاً تنفيذياً مرتبط بنظام سياسي واقتصادي.

وعدنا بالإصلاح فغرقنا بالديون

إن مراجعة جهود الحكومة السابقة، وبالنظر إلى نتائج الإصلاح المالي الذي قاده الوزير شكري بشارة على وجه التحديد، نجد أن هذه الجهود لم تحقق أية نتائج، بل على العكس تفاقمت مشكلة الدين العام الذي وصل مع نهاية العام 2022 إلى 30 مليار شيقل، شاملة ديون هيئة التقاعد والمتأخرات لصالح الموظفين، والصناديق العربية وغيرها من المتأخرات التي لا تظهر في بيانات الحكومة. فيما ارتفع الدين المحلي نتيجة زيادة الاقتراض من البنوك المحلية.[1]

وإذا نظرنا إلى ما حققته خطط بشارة في خفض فاتورة الرواتب، وبالعودة إلى قانون الموازنة العامة خلال العام 2013، وهي السنة المالية الأولى في عهد الوزيرالسابق شكري بشارة، فإن تقديرات الرواتب والأجور بلغت في حينها 6.96 مليار شيكل،[2] فيما بلغت تقديرات فاتورة الرواتب خلال العام 2023، 9,534.0 مليار شيكل،[3] أي بنسبة زيادة بلغت حوالي 37%، خلال عشر سنوات. ومن المرجح أن تكون هذه الأرقام في الحقيقة أعلى مما ورد في قانون الموازنة لكن تم عرضها للقياس فقط، وللتدليل على أن الحكومة السابقة وظّفت خطة الإصلاح وخطط خفض الرواتب كحجة ومبرر للوقوف في وجه المطالب النقابية، على الرغم من توظيف آلاف عناصر الأجهزة الامنية الجدد في عهده.

ونعتقد في المرصد أن هذه المشكلة ستتفاقم مستقبلاً، أي أننا سنشهد ديون أعلى، في محاولة الحكومة الجديدة سد بعض جوانب العجز بمزيد من الاقتراض، أو اللجوء إلى بعض المشاريع الاستعراضية لكسب الرأي العام دون وجود أساس مالي، وعليه سيجد وزير المالية الجديد نفسه أمام خطة إصلاح غير قابلة للتنفيذ، وهي الخطة التي تحدث عنها اشتية في عملية تسليم محمد مصطفى.

فكرة رفع الجباية ستكون أيضاً مطروحة، وضمن مبررات اتفاق باريس الاقتصادي ممكن أن تضيف الحكومة 1-2% على ضريبة القيمة المضافة، بعد أن تم رفع تلك الضريبة في "إسرائيل"، وهذا يعني جباية أقل، إلا أنه سيترك أثره على الدخل والفقر في المجتمع الفلسطيني، والأهم أن حكومة محمد مصطفى لن تكون الحكومة التي ستعمل على إصلاح النظام الضريبي، (الدخل أو القيمة المضافة).

مواجهة الابتزاز وليس التعاطي معه

فيما يخص أزمة المقاصة، ستظل هذه الأزمة واحدة من الأزمات المزمنة والتي ستستخدمها "إسرائيل" في كل مرحلة من المراحل. أخطأت حكومة اشتية، بأنها قبلت أموال المقاصة منقوصة. وعلى الرغم من تركيز خطاب مصطفى على قضية اقتطاع أموال المقاصة من قبل الاحتلال، إلا أن الحكومة، على ما يبدو، لا تمتلك مخرج من الأزمة، بل إن النقاش يدور حول آليات الدفع عبر برامج رعاية اجتماعية، حيث أشارت صحيفة بوليتكو إلى أن جهود كبيرة بذلت بهذا الشان من قبل السلطة الفلسطينية . لكن هذا لن يغير حقيقة أن "إسرائيل" ستستخدم أموال المقاصة مستقبلاً كوسيلة للضغط على الفلسطينيين بهذا الملف.

---

[1] الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2023. تقرير أداء الموازنة 2022. رام الله – فلسطين. https://tinyurl.com/232kr6bt

[2] قانون الموازنة 2013، https://www.pmof.ps/pmof/documents/budget/2013/budgetBook2013.pdf

[3] قانون الموازنة 2023، https://www.pmof.ps/documents/budget/2023/budgetBook2023.pdf

بالمجمل هذه حكومة ليس في واردها أي التفات إلى العدالة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، فهل ستقوم الدكتورة سماح حمد، وزيرة التنمية الاجتماعية في الحكومة الحالية، بتحويل مخصصات الفقراء إلى حق ينص عليه القانون، وليس كما كان يراها الوزير اليساري السابق أحمد مجدلاني على أنها مكرمة رئاسية! علماً أن هذه المخصصات نادراً ما تُصرف، ولم يحتج الوزير ولو لمرة واحدة على تأخر صرفها للعائلات الأشد فقراً في المجتمع الفلسطيني .

أما فيما يخص ملف حقوق الإنسان والقضاء، فمن يعتقد أن الوضع سيصبح أفضل على نمط بعض مؤسسات حقوق الإنسان، فهو واهم! فقد أُوكلت كل القضايا ومسؤولية حلها للأجهزة الأمنية، وأي احتجاج أو محاكمة يتم التعامل معه بمنطق أمني بحت، بفرض أن كل ما يحدث ضمن أجندات خارجية ومؤامرة لإنهاء السلطة. والسؤال ما الذي بمقدور وزير الداخلية أن يفعله الآن في ظل حكومة محمد مصطفى، ولم يفعله في حكومة اشتية السابقة؟!

الحكومة وإعادة الإعمار

إن كان هناك أية عملية إعادة إعمار في قطاع غزة فلن يكون ذلك ممكناً دون حكومة توافق وطني، وحكومة محمد مصطفى ليست كذلك، كما أنها ليست حكومة تكنوقراط أو حتى تقترب من هذا التوصيف، فمن ناحية سياسية، رفضت العديد من الأحزاب، ومنها حركة حماس التي تحكم قطاع غزة هذه الحكومة، واعتبرت أن الرئيس تفرّد بهذا الإجراء، ولم يشكل حكومة وفاق وطني، بل كلّف محمد مصطفى، الذي يتم الحديث عنه كرجل اقتصاد قاد جهود إعادة الإعمار عام 2014، وتولى إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني، وأدلى بالعديد من التصريحات حول متطلبات عملية إعادة الإعمار الحالية. هذا بالإضافة إلى أن الحكومة الحالية تضمنت وزير دولة لشؤون الإغاثة، سيقود جهود الحكومة بهدف "تنسيق، وتعظيم، وتنظيم عمليات الإغاثة الطارئة والفورية مع كافة الجهات الوطنية، والإقليمية والدولية والأممية – وفي مقدمتها الأونروا، وسيسعى لتشكيل أكبر تحالف من المؤسسات الدولية والجهات الداعمة لإغاثة أبناء شعبنا".

وزارة الصحة : لا صحة ولا مال

"رئيس الوزراء يوعز لوزير الصحة بوضع تصور شامل من أجل تطوير القطاع الصحي والنهوض به، خاصة منظومة التأمين الصحي، والتوجه نحو توطين كافة الخدمات الطبية المقدمة في القطاع الصحي، وصولاً لوقف التحويلات الطبية للخارج."
***بيان جلسة مجلس الوزراء.**

لا نهدف في هذا التقرير إلى تقييم الخدمات الصحية الحكومية، لكن هناك مؤشر واضح بأنه كلما زادت التحويلات الطبية انخفضت جودة الخدمات الصحية في القطاع العام، وبشكل ملحوظ زادت الاستثمارات الخاصة في قطاع الصحة. كما أن توطين الخدمات الصحية التي أوعز رئيس الوزراء لوزير الصحة العمل عليها، لا تعني تطوير جودة الخدمات في القطاع العام، فهذا يتعارض والاستثمارات التي يديرها القطاع الخاص، كذلك إن وقف التحويلات للخارج لا يعني استثمارها في تطوير

الخدمات الصحية العامة وتعزيزها بتخصصات مختلفة، بل شراء الخدمات من المستشفيات والمراكز الصحية الخاصة، وهذا يفسر حجم الاستثمارات الخاصة الملحوظة في هذا القطاع.

تجاوزت تكلفة التحويلات الطبية في العام 2014، 564 مليون شيكل، بواقع 74702 تحويلة.[4] واستمرت قيمة فاتورة التحويلات الطبية بالارتفاع عبر السنوات لتتجاوز مع نهاية العام 2022 المليار شيكل. أي أن قيمة فاتورة التحويلات قد تضاعفت (50%) خلال الفترة 2014 – 2022. وتركيزاً على فترة الحكومة السابقة، أي حكومة اشتية (2019 – 2023)، التي استلمت فيها الدكتورة مي كيلة مهام وزيرة الصحة، وبالرغم من تبني سياسات ذات علاقة بإصلاح النظام الصحي، وتوطين الخدمة، فقد استمرت فاتورة التحويلات الطبية بالارتفاع، فارتفعت من 910 مليون شيكل (260 مليون دولار)، لتصل لأكثر من مليار شيكل (345 مليون دولار)، أي أن نسبة الزيادة خلال هذه الأعوام بلغت 32%.[5]

ومن يعتقد أن المشكلة كانت في الدكتورة مي كيلة التي ارتفعت في عهدها أيضا التحويلات الطبية فهو مخطىء، فالمشكلة الحقيقية كانت تكمن في حكومة وضعت أولويتها القطاع الخاص، مما زاد من حجم التحويلات الطبية، وهذه بالعادة تكون مقدمات لتخلي الحكومات عن الإنفاق على قطاعات مهمة للناس.

<u>وزارة العمل هل فعلاً هي بحاجة إلى تكنوقراط ؟</u>

أمام وزيرة العمل العديد من الملفات التي تتعلق بمئات آلاف العاطلين/ات عم العمل، وتطبيق الحد الأدنى للأجور، والضمان الاجتماعي، والمحاكم العمالية، والتعديلات التي يريدها القطاع الخاص على قانون العمل ...إلخ، فهل كانت الوزارة بحاجة إلى فني لقيادتها أو تكنوقراط، أم أن الوزارة ستشهد صراعات كبيرة على هذه الملفات، وأين تقف الوزيرة الجديدة سيكون محل نقد كبير من النقابات العمالية.

وأخيراً، واستكمالاً لرحلة التكنوقراط والإصلاح المؤسسي، استحدثت الحكومة الجديدة مكتباً تنفيذياً للتطوير والإصلاح المؤسسي في ديوان رئيس الوزراء، وهو مكتب يرتبط عمله بلجنة الإصلاح الوزارية الدائمة، التي كانت موجودة ضمن الحكومة السابقة، حيث سيتابع المكتب تنفيذ برامج الإصلاح والتطوير، والذي سيديره د. محمد الأحمد،عميد شؤون الطلبة السابق في جامعة بيرزيت.

بالنهاية هل يمكن إجراء محاسبة دون وجود قضاء؟ وهل من الممكن استمرار الحديث عن أهمية المساءلة بدون وجود مجلس تشريعي؟! القرارات بقانون التي تلت تشكيل الحكومة تشير إلى إن ذلك لم يكن ممكنا في السابق، ولن يكون كذلك في المستقبل.

---

[4] نصف مليار شيكل تحويلات طبية. https://www.wattan.net/ar/news/130834.html

[5] تقرير: حكومة السلطة الفلسطينية "غارقة في الديون" الداخلية والخارجية https://qudspress.com/52863/